حيث العدد، أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها. هذا ما يؤكده تنامي حجم الاستيراد من قطع السيارات والوقود خلال هذه الفترة.

ورغم عدم توفر الارقام عن عدد العاملين في الخدمات ومعسكرات الجيش البريطاني، خاصة إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، يبدو ان هذه المرافق استوعبت اعداداً هامة من العمال، فمن جهة استوعبت مجمّعات الجيش البريطاني العسكرية والسكنية في عمان والزرقاء والمفرق وغيرها اعدادا من العمال المهرة من مختلف المهن، ومن جهة أخرى يشير نمو عدد الشركات التجارية والخدمية والمحلات الصغيرة الى تنامي الحاجة الى العمال المأجورين. فقد كان ما نسبة ٧١,٣ بالمئة من الشركات القائمة في شرق الاردن، في نهاية الاربعينات ومطلع الخمسينات، تعمل في الاعمال التجارية، و ٢١,٥ بالمئة منها في الخدمات مقابل ٢٦ شركة صناعية فقط، أي ٧,٥ بالمئة من اصل ٤٩٦ شركة مسجلة في البلاد[٢٤]. كذلك، كانت قرابة ٦٧ بالمئة من المؤسسات الصغيرة في شرق الاردن تعمل في تجارة المفرق والبقالة[٢٥].

ان المعطيات آنفة الذكر، ورغم انها تستند الى ارقام ومعطيات احصائية غير متكاملة وجزئية وتقريبية احياناً، وتتضمن العديد من الفجوات، تعطي صورة عامة عن بدايات تشكل قطاعات قوة العمل الحرة المأجورة في شرق الاردن.

من هذه الصورة، يمكن استخلاص بضعة استنتاجات عن خصائص قوة العمل الحرة عند بواكير تشكلها الحديث، فهي، من جهة اولى، قد تشكلت للتو فقط، وفي أواخر المرحلة التاريخية التي نحن بصددها (١٩٤١ ـ ١٩٥٠)، أي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة.

وهي، ثانياً، تعمل في خصائص تكوينها اصلها الفلاحي؛ فالقسم الاكبر من قوة العمل المأجور هو الاجراء الزراعيون، فلاحو الامس القريب المعدمون والمحرومون من ملكية الارض.

وهي، ثالثاً، قد تشكلت في كتلتها الاكبر خارج نطاق سوقها الوطني، ولا سيما في فلسطين، كأيدٍ عاملة رخيصة مهاجرة. وغالباً ما كانت متدنية المهارة والتعليم وبدون اعداد مهني مسبق. كانت نسبة الامية بين السكان (فوق سن الثامنة)، في اواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات، توازي ٧٢ بالمئة، حسب تقديرات وزارة الداخلية والنسب المستمدة من عينة احصائية. وكانت هذه النسبة في الاقضية اعلى مما هي عليه في العاصمة وبعض المدن الرئيسية، فقد بلغت الامية في عمان والسلط واربد ما نسبته ٦٩ بالمئة، بينما تراوحت ما بين ٧٢ بالمئة و ٨٥ بالمئة في مأدبا وجرش وعجلون والكرك والطفيلة ومعان.

ونظراً لتدني مستوى انتشار التعليم، وبخاصة التعليم المهني والصناعي، فلم تزود الصناعة المحلية بقوة عاملة ماهرة وفنية. ان المدرسة الصناعية الوحيدة في البلاد، حينذاك، كانت تستوعب، سنويا، ما بين ٥٠ و ٦٠ طالباً فقط[٢٦].

وهي، رابعاً، تتسم بمحدودية شرائحها الصناعية والانتاجية الحديثة. ورغم ان قسماً هاماً من الشريحة العمالية الصناعية ممركزة، نسبياً، في عدد قليل من المؤسسات الصناعية الكبيرة والمرافق الآلية الحديثة (مثل صناعة السجائر والكهرباء واستخراج الفوسفات وبعض مصانع النسيج والاغذية والمشروبات والكرتون والمطاحن... الخ)، فان القسم الباقي مبعثر على عدد كبير نسبياً من الورش والمحلات الصناعية والحرفية الصغيرة والمتوسطة.

خامساً، تميز عمال الصناعة والنقل والبناء والخدمات بالتمركز، جغرافياً، في حدود العاصمة عمان التي كانت تضم غالبية المرافق والمؤسسات والشركات، اضافة الى ان عمّان كانت